إشكاليات الاستثمار الأجنبي على المستويين الوطني والإقليمي

Challenges of Foreign Investment at the National and Regional Levels

أ.م.و. شيماء "محمد سعيد" خضر الحسين
جامعة عجلون الوطنية - كلية الحقوق

أ.القانون الجنائي م. و.علي أحمد عبد الزعبي
جامعة البلقاء التطبيقية — كلية الحقوق

الملخص

للاستثمار الاجنبي دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية بما يقدمه من رؤوس اموال، فالاستثمار هو توظيف للمال بهدف تحديد العائد والدخل والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار مادي ملموس او على شكل غير مادي.

وللعوامل السياسية المتمثلة في الاستقرار السياسي والسياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية دور كبير في جذب تلك الاستثمارات، إذ يؤدي إلى استقرار اقتصادي للدولة وتحقيق الاهداف الاقتصادية التي تساهم في تحسين الناتج الإجمالي المحلي.

فضلا عن ان التعديلات التشريعية بموجب قانون الاستثمار الاردني رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ والمتضمن تسهيلات ضريبية متعددة والنص على الاعفاءات الجمركية المختلفة قد ساهمت بشكل كبير بتدفق الاستثمارات الاجنبية وانعكست بالتالي على رضا المستثمرين من خلال تحقيق أهدافهم وبالاخص زيادة ارباحهم و تطوير مشاريعهم .

مما ينبغي على المشرع الاردني العمل اكثر على تحسين السياسات الاجرائية والإدارية من خلال ربطها بأنظمة تشريعية مناسبة بحيث يجب ان تتميز هذه الاجراءات بالسرعة والثبات وان يقوم بها كادر مختص.

Abstract

Foreign investment plays a significant role in the economic development process through the provision of capital, as an investment involves the employment of funds with the aim of determining returns, income, and overall financial outcomes. Investment can be tangible in the form of physical assets or intangible in nature.

Political factors, represented by political stability and the foreign policy of the Hashemite Kingdom of Jordan, play a significant role in attracting such investments. This leads to economic stability for the

country and the achievement of economic goals that contribute to improving the Gross Domestic Product (GDP).

In addition, the legislative amendments under the Jordanian Investment Law No. (30) of the year 2014, which includes various tax facilities and stipulates different customs exemptions, has greatly contributed to the influx of foreign investments. This has consequently had a positive impact on investor satisfaction by enabling them to achieve their goals, particularly by increasing their profits and advancing their projects.

المقدمة

حظي موضوع الاستثمار الاجنبي باهمية كبرى على المستوى المحلي والدولي بما له من اهمية على الاقتصاد بشكل عام، وعلى المشاريع المحلية بشكل خاص اذ يعجز الاقتصاد الوطني في اغلب الاحيان على تمويل مثل هذه المشاريع، واذ تعتبر الاستثمارات الاجنبية محط انظار العالم بالاخص منذ بداية التسعينيات في ظل تضارب الآراء حول هذه الاستثمارات وما تمثله من فائدة للاقتصاد المحلي حيث يعتبره البعض تهديدا لسيادة الدولة واستغلالا لمواردها، وهذا الامر غير صحيح حيث يمثل الاستثمار الاجنبي احد اهم ادوات العولمة ويساهم بشكل مباشر في زيادة التحول نحو آلية السوق.

ولوحظ ازدياد المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية لزيادة الاستثمارات المحلية وتحفيزها عالميا، والدور يعود في ذلك الى التغيرات المهمة التي حصلت على أطر التعامل الاقتصادي بين الدول، وعملت الدول على تحسين بنيتها التشريعية الاقتصادية لإغراء المستثمرين لتوطين استثماراتهم.

وفي ظل كل هذه التطورات الجديدة كان لابد على الدول النامية مراجعة أوضاعها وتجنب السلبيات من خلال تنفيذ برامج الاصلاح واعادة هيكلة اقتصادية وتشريعية تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي وتجاوز الاشكاليات التي تؤثر على تطور الاستثمار وجذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في معرفة اهم الاشكاليات والعوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك القانونية والتي تعتبر الأهم، بالاضافة الى الكشف عن اهم التحديات التي تقف امام المستثمرين العرب والاجانب في الاردن في ظل ما يعانيه الاردن من اختلالات اقتصادية وتباطؤ نمو الناتج المحلي.

أهداف البحث:

- بيان ماهية الاستثمار الأجنبي.
- توضيح العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الاجنبية.
- بيان الاشكاليات والتحديات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية .

- مدى تأثير العلاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاستثمار الاجنبي على تطوير نموذج يشمل أبرز هذه المتغيرات.

أهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في دور الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد ككل، خصوصا في ظل قلة الموارد المالية وزيادة المديونية، وقد سعى الاردن لزيادة قدرته التنافسية والسعي نحو السلام والاستقرار السياسي لما له من اهمية على تدفق الاستثمارات التي تنعكس على زيادة الدخل المحلي وتقليل معدلات البطالة.

منهجية البحث:

لقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي لدراسة إشكاليات الاستثمار الاجنبي على الصعيدين الوطني والاجنبي، ثم اتبعت المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية ومختلف الارآء الفقهية.

بحيث تتعلق منهجية هذا البحث بمعرفة ابرز التغيرات الاقتصادية والعوامل السياسية التي من شأنها ان تؤثر على قرارات المستثمر الاجنبي.

الدراسات السابقة:

١- دراسة هشام غرايبة، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، بحيث تناولت هذه الدراسة اثر محددات الطلب وتأثيرها على العامل السياسي والاقتصادي وحجم الناتج المحلي وسعر الصرف، وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث في انه تم التطرق الى المحددات الاقليمية ايضا وليست المحلية فقط.

٢- دراسة رياض المومني، الرأسمال الاجنبي، القروض والمساعدات واثره على التنمية الاقتصادية في الاردن، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير رأس المال الاجنبي على النمو الاقتصادي وتوصلت الى ان للنمو الاقتصادي دور كبير في تدفق الاستثمارات، وتختلف هذه الدراسة عن موضوع هذا البحث في انه تركزت فقط على العامل الاقتصادي دون غيره من العوامل كما تناول هذا البحث.

ولدراسة إشكاليات الاستثمار الاجنبي على المستويين المحلي والاقليمي وجب تقسم هذا البحث الى مبحثين يتمثل المبحث الأول في ماهية الاستثمار الاجنبي وانواعه ويتمثل المبحث الثاني في اشكاليات الاستثمار على المستويين المحلي والدولي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي The nature of foreign investment

تنامى دور الاستثمار الاجنبي ليكون بديل عن الدين الخارجي لكثير من الدول النامية وعليه لتوضيح ماهية الاستثمار الاجنبي سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، سنوضح في المطلب الاول تعريف الاستثمار الأجنبي، وفي المطلب الثاني انواع الاستثمارات الاجنبية.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي Definition of foreign investment

عند البحث في مفهوم الاستثمار نجد ان الفقهاء القانونيين والاقتصاديين لم يحالفهم الحظ في وضع تعريف جامع ومانع وشامل للاستثمار ونعتقد ان السبب يعود في ذلك الى تنوع الاستثمار واهدافه وآثاره.

اما عن تعريف الاستثمار في اللغة نجد ان كلمة استثمار هي مصدر استثمر وتعني طلب الحصول على الثمر، والسعي للحصول عليه والانتفاع به، وكلمة الاستثمار تشتق من الثمر اي ما تحمله الشجرة من الثمار، وثمار المال اي ما ينتجه في اوقات دورية(١).

ويعرف الاستثمار على انه: "توظيف للمال بهدف تحديد العائد او الدخل والمال عموما، وقد يكون الاستثمار مادي ملموس او على شكل غير مادي".

وقد قام البعض بتعريفه على انه اضافة الى الاصول الانتاجية في المجتمع والهدف من ذلك زيادة الناتج، أو انه هو مجموعه من الاضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية الى الثروة القومية(٢).

ويمكن تعريفه على انه: "التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول او تقصر وربطها باصل او اكثر من الاصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة، وذلك لتعويضه عن القيمة الحالية لتلك الاموال"(٣).

ويرتبط الاستثمار الاجنبي بعدة تعريفات تختلف حسب وجهة نظر الجهة التي يصدر عنها، بحيث عرفة صندوق النقد الدولي على انه" قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن، وذلك لمعرفة مقدار التأثير على تلك المشروعات".

وقد عرفته منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠٠٥ على انه " ذلك الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة تعكس مصالح دائمة، وقدرة على التحكم الاداري بين الشركة الام وشركة انتاجية اخرى، سواء اكان المستثمر فرداً ام شركة ام مؤسسة".

ويعرف ايضا على انه: "تلك المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز حدود الدولة الام والقصد في ذلك جني الربح وتحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتنوعة، مما يؤدي الى توفير وتحقيق فوائض مالية"(٤).

كما يعرف على انه الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية، بهدف جني الربح وتحقيق المنافع المرجوة.

ومن الجانب القانوني يمكن تعريفه على انه: " كل استثمار في مكان معين يملكه ويديره بشكل مباشر او غير مباشر يقوم به اي شخص او مؤسسة من جنسية غير جنسية الدولة المستضيفة".

كما يعرف الاستثمار الاجنبي على انه تلك المشروعات المملوكة للأجانب، سواء كانت الملكية كاملة، او الاشتراك بنسبة عالية من رأس المال بما يمكنها من السيطرة على إدارة المشروع.

من الملاحظ ان تعريف الاستثمار يختلف من وجهة نظر الشركات الزراعية والتجارية وشركات الخدمات، ويعد نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منه تحقيق ناتج على فترة من الزمن، ويتميز ذلك على الانفاق الجاري الذي يتمثل على المصروفات

التي تتم من يوم الى اخر مثل الاجور سواء كانت بإنشاء مشروعات او توسيعها وهو كل استثمار ينشأ خارج موطنه الام للبحث عن دولة مستضيفة، وذلك للسعي نحو تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والسياسية.

اما بعضهم الاخر قد عرفه على انه عبارة عن تخصيص سلع وقوة شرائية يمكن من خلالها استخلاص مثلك تلك السلع للاستهلاك وذلك للعمل على احتجاز القوة الشرائية واستخدامها في المستقبل.

وقد عرف الفقه الاستثمار الاجنبي على انه" اي تدفق للموارد الاقتصادية للغير، ويكون الهدف من ذلك استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية، ويتضمن ذلك المساعدات والقروض، او المشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي للاستثمارات"[٥].

من خلال ما تقدم من التعريفات نجد انها قد اختلفت في بعض الجوانب الا انها اتفقت على ان الاستثمار الاجنبي ما هو الا شكل من اشكال توظيف رأس المال، دون ان تتمتع هذه الاموال بجنسية الدولة المضيفة، ويأخذ رأس المال المستثمر عدة اشكال ومنها رأس المال الثابت مثل الارض والبناء والآلات .

وبناءاً على كل ما تقدم نجد ان انسب تعريف للاستثمار هو انتقال رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية من الدولة الام الى الدولة المستضيفة للاستثمار والهدف من ذلك تحقيق منافع متبادلة.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي Types of foreign investment

تنقسم الاستثمارات ابتداً الى نوعين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي، اذ يعرف الاستثمار المحلي على انه: "توظيف الاموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر على طريقة الاستثمار التي اختيرت"[٦].

اما الاستثمار الاجنبي وهو محور حديثنا فيعرف على انه" كل استثمار خارج موطنه ينشأ في دولة مضيفة يسعى وراء تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية والمالية والسياسية"[٧].

تختلف الاستثمارات الاجنبية من ناحية الاهداف والجهات القائمة عليها والظروف المحيطة بها، ومن جانب الدوافع الاقتصادية على اطراف الاستثمار فقد يكون استثمار خاص او اجنبي او حكومي. وينقسم الاستثمار إلى عدة اقسام هي:-

أولاً: من حيث المدة

ينقسم الى استثمار قصير الاجل وهو الذي يكون في مدة تقل عن سنة ومن الممكن ان يكون متوسط الاجل اي تتراوح مدته بين سنه الى خمس سنوات، وايضا من الممكن ان يكون استثمار طويل الاجل وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات[٨].

ثانياً: من حيث الدوافع الاقتصادية فينقسم الى:-

أ- الاستثمار الحكومي وهو استثمار حكومي يعني بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويعنى ايضا بالفكر السياسي بحسب احتياجات البلد وتوجهاتها.

ب- الاستثمار الخاص وهو استثمار القطاع الخاص الذي يكون ممول من المشروع الفردي او العائلي المحصور باستثمار نشاط معين الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الاتجاهات.
ج- الاستثمار الأجنبي وهو الذي اصبح مصدر من مصادر التمويل اللازمة للمشاريع الاقتصادية، بالاخص في البلدان النامية ودول اوروبا الشرقية.

ثالثا: من حيث جانب الاستقلال والتبعية فينقسم إلى:-

أ- استقلال مولد وهو الذي ينتج مباشره عن زيادة الكلف على المنتجات زيادة متحققة ويعود السبب في ذلك الى زيادة الدول الجارية، بحيث يجب أن يكون هناك زيادة في الدخل مقابل هذه النقطة[٩].
ب- الاستثمار المستقل وهو الذي يتم دون ارتباط مباشر بين الدخول الجارية والانفاق الجاري، ولا يرتبط بالنمو الداخلي لان اسبابة خارجة عن ذلك بحيث يتمتع باستقلال ذاتي في مجابهة النظام الاقتصادي.

رابعاً: من حيث السيطرة ينقسم الى:

أ- استثمار اجنبي مباشر وهو ممارسة المال الاجنبي لممارسته في بلد اخر وذلك في مجال الصناعة الاستراتيجية او التحويلية ويرافقه انتقال التكنولوجيا والخبرات[١٠].

وتأخذ الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد الاشكال التالية:-

- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة المشتركة:-**

يرى الاقتصادي كولدي ان الاستثمارالاجنبي المشترك هو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكة، او يشارك فيه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ولا تقف على الحصة في راس المال انما تمتد الى الادارة والخبرة.

- **الاستثمارات المملوكة من قبل المستثمر الاجنبي :**

يعد هذا الشكل ملكية مطلقة للمشروع الاستثماري من قبل الشركة متعددة الجنسيات بالتالي يؤدي الى السيطرة المطلقة على ادارة المشروع والنشاط الانتاجي والسياسات التسويقية"[١١].

وتنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث ملكية المستثمر للمشروع بحيث تنقسم الى:-

١- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة والتي يحتفظ بها المستثمر بحق الملكية للمشروع الاستثماري، وكذلك بحق إدارته، والتحكم في عملياته[١٢].
٢- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية ومن اسمها يعني انها الاستثمارات التي تتعدد فيها الملكية والإدارة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني.
٣- استثمارات اجنبية مباشرة عابرة للقارات وهي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الشركات عابرة للقارات والتى أصبح لها الدور الأهم في العلاقات الاقتصادية بحيث اصبحت مسؤولة عن أغلب الاستثمارات الاجنبية .

وهناك نوع اخر من الاستثمارات الأجنبية وهو الاستثمار الاجنبي غير المباشر، إذ يعتبر هذا النوع من انواع الاستثمار على انه تملك الافراد او الهيئات على الاوراق المالية دون ممارسة اية سلطة رقابية او المشاركة في المشروع او ادارته(١٣).

ويرى البعض ان هذا النوع من الاستثمارات قصير الاجل مقارنة بالاستثمار الاجنبي المباشر ويمكن ان يكون وراء ذلك ما هو الا العوامل الاقتصادية والسياسية والانظمة السائدة في الدول المستضيفة لعملية الاستثمار كما سنرى في المبحث الثاني من هذا البحث.

اذ يعني هذا النوع من الاستثمار ان المستثمر الاجنبي يستطيع ان يتملك الاسهم والسندات في احدى الشركات المحلية بشكل لا يمكن المراقبه عليه وذلك مقابل حصوله على عائدا مماثلة من الاسهم والسندات(١٤)، ويتملكها ايضا جهة خاصة او حكومية بقصد المضاربة بشرط ان لا يمتلك المستثمر الاجنبي أوراقا تمنحه صلاحية ادارة المشروع(١٥).

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي

Determinants of foreign investment

ان الاستثمار الاجنبي كأي موضوع اخر يواجه اشكاليات عده لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين المطلب الاول يتمثل في محددات الاستثمار الاجنبي على المستوى الوطني، اما المطلب الثاني فيتمثل في محددات الاستثمار الاجنبي على المستوى الاقليمي.

المطلب الاول: محددات الاستثمار الاجنبي على المستوى الوطني

Challenges of foreign investment at the national level

ان عملية جذب الاستثمار الاجنبي الى الدول المستضيفة احدى اهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول، ولكن هناك بعض المحددات التي تحد من جذب هذه الاستثمارات.

تستنزف الشركات الاجنبية الموارد المحلية بطريقة غير منظمة ودون مراعاة لخطط التنمية، بالاضافة الى ان الشركات الاجنبية الكبرى تتمتع بميزة مالية وتكنولوجية عالية وهذا يؤدي الى سهولة سيطرتها على الانتاج والتشغيل.

ونجد ان الاردن يعاني من بعض المعوقات الطبيعية والاقتصادية والتسويقية والادارية والتي تقف عائقا في طريق جذب الاستثمارات لصغر حجم السوق وبالتالي يؤدي الى انخفاض الطلب وشح الموارد المائية، وايضا هنالك قصور في الانظمة والتعليمات المتعلقة بالاستثمار كضريبة الدخل والمبيعات واجراءات الحصول على التراخيص اللازمة المتعلقة بعملية الاستثمار.

بالاضافة الى عدم وضوح الرؤيا السياسية والامنية في المنطقة في ظل النزاعات المحيطه بالاردن مما يحول دون استقطاب المستثمرين الاجانب، ولذلك كان لا بد من تقسيم هذه المحددات الى عدة اقسام كالآتي:-

أولاً: المحددات السياسية.

اذ يعتبر العامل السياسي في اغلب الاحيان من اكبر المحددات لعملية الاستثمار وتؤثر بشكل مباشر ورئيسي على قرار المستثمر الاجنبي، وان توفر عامل الاستقرار السياسي ضرورة مؤكدة لجذب الاستثمارات الاجنبية.

وفي ظل الدراسات المختلفة نجد ان اغلب الشركات الكبرى تبدي اهتماما واضحا بالاستقرار السياسي قبل ان تتخذ قرارها بالاستثمار في اي بلد كانت، كما ان عدم توافر البنية الاساسية لأي مشروع كان سيؤثر بشكل سلبي عليه وعلى اهدافه(١٦).

وفي ظل الوضع الراهن في الأردن نجد انه يعاني من الانعكاسات السلبية وعدم الاستقرار السياسي على الصعيد الخارجي والمرتبط بوضع المنطقة ككل(١٧)، وهذا حتماً يمثل اشكالية كبرى امام في جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستؤثر على الوضع الاقتصادي الاردني بشكل ايجابي.

اذ ان معظم الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي تلجأ الى فرض القيود والإجراءات المعقدة على عملية تحويل رؤوس الاموال والارباح الناجمة عن المشروع وتلجأ ايضا الى التأميم على بعض المشاريع الاقتصادية وهذا الامر سيؤدي بالمستثمر الى انهاء استثماره او عدم اتخاذ القرار بالبدء فيه.

الا ان الاردن قد تجاوز موضوع القيود الواردة اعلاه بحيث نص قانون الاستثمار الأردني رقم ١٦ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ على مجموعه من الحوافز تتمثل في التسهيلات الضريبية والاعفاءات الجمركية المتعدده، الا انه بحاجة لزيادة هذه التسهيلات لجذب اكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية الاجنبية

ثانياً- المحددات الاقتصادية.

تعتبر ايضا العوامل الاقتصادية الاهم في عملية جذب الاستثمارات الخارجية اذ ان معظم الدراسات تطرقت الى العلاقة القوية التي تربط العوامل الاقتصادية بحجم الاستثمارات الاجنبية المتدفقة بحيث ان العامل طردي اي بمعنى كلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية كلما زاد عدد الاستثمارات الاجنبية، وهذا الامر يثبت باجمالي الناتج القومي للدولة بحيث يعتبر السوق المحلي اكثر المتغيرات تأثيراً على هذا النوع من الاستثمار(١٨).

ومن اهم الاشكالات والمحددات التي تقف امام المستثمر هي ندرة الكوادر البشرية ذات الكفاءة مما يؤثر على اسعار الفائدة ومعدل التضخم، وايضا عدم استقرار سعر الصرف(١٩).

اذا ان التحسينات التي ذكرناها سابقا في قانون الاستثمار الاردني لا تكون ذو جوده مقابل العوامل الاقتصادية اذا ان هناك عدة عوامل اقتصادية لها تأثير اقوى على جذب الاستثمارات الاجنبية(٢٠) ونذكرها كما يلي:-

١- حجم الناتج المحلي الاجمالي: يعتبر هذا العامل من اهم العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمارات، بحيث اذا كان حجم السوق كبير فهذا يعني انه بحاجة الى استثمارات كبيرة لتغطية حاجياته(٢١).

٢- سعر الصرف المحلي: اذ يؤثر التذبذب في سعر الصرف على التكلفة الفعلية لعناصر الانتاج والعمالة والاجور، بالتالي ينعكس على سعر الفائدة، وهذا العامل قد يؤدي الى عدول المستثمر الاجنبي عن قراره مما قد يؤثر على الميزان التجاري للدول[٢٢].
٣- حجم السوق المحلي: اذ انه عندما يكون حجم السوق المحلي محدوداً يؤدي الى اشكالية في تسويق المستثمر لمنتجاته بالتالي يصبح غير قادر على تطوير مشروعه[٢٣].
٤- البنية التحتية: حيث تعتبر البنية التحتية من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات فكلما كانت متطور وموسعة من حيث شبكة النقل والمواصلات والطرق والموانئ والمطارات كلما انعكس ذلك بشكل ايجابي على جذب الاستثمارات ، وهذا ما تفتقد اليه الاردن وبحاجة ماسة الى السعي حول جعل هذا العامل محفزا رئيسيا للاستثمار.

ثالثا: المحددات التشريعية.

اذ تلعب دورا مهما في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك من اجل تحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية، بحيث يجب ان تكون القوانين منسجمة ومترابطه مع بعضها البعض، وتسعى في تعديلاتها الى إزالة القيود التي تفرض على المستثمر وهذا ما عمل عليه المشرع الاردني في تعديلاته المتعاقبة على قانون الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ورقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤، اذ انه بحاجة ايضا الى التعديل وتخفيف القيود اكثر لجذب اكبر عدد من الاستثمارات كما ذكرنا سابقاً.

رابعاً: المحددات البيروقراطية.

اذ ان بيروقراطية التعامل الحكومي وعدم ثبات القوانين والانظمة واستقرارها قد يؤدي الى دعم ركود الاستثمار الاجنبي والمحلي كلى على حد سواء، ويعتبر تعدد التواقيع على المعاملة الواحدة ونقص الكفاءات الادارية ولاجراءت المتبعة المعقدة تنعكس سلبا على عملية جذب الاستثمارات الاجنبية، لذلك يجب على الدولة المستضيفة للمشاريع الاستثمارية تسهيل هذه الاجراءات واعادة تأهيل وهيكلة موظفي الاجهزة والدوائر الحكومية والتحفيز المستثمر للاستثمار الاجنبي.

خامساً: المحددات الاجتماعية والثقافية.

اذ تعتبر الظروف الاجتماعية والثقافية لافراد المجتمع من عادات وتقاليد الدولة مؤثراً حقيقا على الاستثمارات الاجنبية، بالاضافة الى مستوى الخدمات الصحية والتعليمة لافراد هذا المجتمع، وان عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة يؤثر سلبياً على جذب الاستثمارات الاجنبية[٢٤].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي على المستوى الاقليمي.

Challenges of foreign investment at the regional level

كما هو معلوم ان الدول لا تعيش بمعزل عن بعضها البعض فبالتالي ان المستوى الاقليمي للدول الساعية وراء جذب الاستثمارات الاجنبية تتأثر بالمحيط الاقليمي بها،

وبالرغم من انخفاض مرونة وحساسية المستثمر الاجنبي من المخاطر والاشكاليات الاقليمية بالمقارنة مع المخاطر المحلية، الا انه لهذه المخاطر دور في التأثير على جذب الاستثمارات الاجنبية، وان توفر عنصر الاستقرار على مستوى اقليم الدولة المضيفة ينعكس ايجابياً في التأثير على جذب الاستثمارات.

ان وضع المنطقة الإقليمية والتحولات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم ككل نحو التجارة العالمية والقيود امام حركة الاموال والسلع ، وسعي المستثمر نحو تحقيق اهدافة الاقتصادية لا يتوقف عند حدود الدولة المستضيفة لتسويق منتجاته، بل يتعداها ليشمل التصدير الى أسواق الدول المجاورة والعالمية، وبالتالي فان سيادة حالة الاستقرار على الإقليم ككل يؤثر على الاستثمارات.

ومن هنا جاء دور الاردن في السعي نحو تخفيف حدة الوضع في الدول المجاورة لما عاناه الاقتصاد الاردني في الفترة الماضية من ظروف اقتصادية صعبة في المنطقه مما كان عليه السعي اكثر نحو تحقيق الاستقرار السياسي والسعي لتحقيق السلام في الدول العربية المجاورة مما يؤدي الى تدفق عدد اكبر من الاستثمارات الاجنبية.

لذلك فان للعلاقات الدولية دور مهم في جذب الاستثمارت اذ اثبتت التجارب العالمية ان طبيعة العلاقات السياسية بين الدول بالاخص في الوقت الراهن اصبحت تلعب دورا محوريا في تنظيم العلاقات الاقتصادية.

وهذا الامر يرتب بالضرورة عقد مواثيق واتفاقيات اقتصادية ثنائية بين البلدان المختلفة، بالاخص ان معظم الدول النامية تعتمد في تمويل برامجها الاقتصادية على ما تقدمة الدول المتقدمة من قروض ومنح ومساعدات مختلفة، خصوصا دولة كالاردن تعاني من شح الموارد الطبيعية وضعف الامكانيات المادية فتكون بالتالي بحاجة الى كافة الدعم المالي والاقتصادي.

بالتالي نستنتج من كل ما تقدم ان طبيعة العلاقات السياسية الحالية والمستقبلية لها الاثر الاكبر على حجم التجارة الخارجية، مما يرتب ارتباطها بالاستثمارات الاجنبية وان اي خلاف سياسي يشوب هذه العلاقات سيؤثر حتما على تدفق الاستثمارات الاجنبية حاليا وفي المستقبل القريب والبعيد كذلك.

كما يعتبر ايضا الانفتاح الاقتصادي عنصراً مهماً في عملية الاستثمار الاجنبي ، اذ ان درجة الانفتاح الاقتصادي والتي ما هي الا معيار يعبر عن حجم التجارة الخارجية الذي يرتبط باجمالي الناتج المحلي، وترى الباحثة ان العلاقة التي تربط بين حجم التجارة الخارجية بتدفق الاستثمار الاجنبي هي علاقة طرديه، بحيث كلما زادت التجارة الخارجية كلما انعكس ذلك على زيادة فرص المستثمر في التسويق والتوزيع والانتاج، وهذا بالتالي سيعمل على زيادة الايرادات التصديرية المتحققه ويساهم في تدفق حجم الاستثمارات الاجنبية.

الخاتمة

فبعد ان فرغنا من توضيح معطيات البحث من اجل الوقوف على دراسة جادة ومعرفة مواطن القوة والضعف من خلال تعريف معنى الاستثمار المحلي والاجنبي

وبيان اشكاله وانواعه المختلفة، وبعد الوقوف على اهم المحددات والاشكاليات التي قد تواجه الاستثمار الاجنبي سواء على الصعيد المحلي ام الاقليمي، توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات التالية:-

أولاً:- النتائج

١- تبين ان للعوامل السياسية المتمثلة في الاستقرار السياسي والسياسة الخارجية للاردن لها دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية، مما يؤدي الى استقرار اقتصادي للاردن يحقق الاهداف الاقتصادية التي تساهم في تحسين الناتج الاجمالي المحلي.

٢- ان مساهمة الانفتاح الاقتصادي الاردني وسعيه لتحقيق السلام في الدول المجاورة ساعده في جذب الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن توقيع الاردن على عدة اتفاقيات ثنائية اقتصادية ساهم بشكل كبير في هذا الانفتاح وتحسين الوضع الاقتصادي.

٣- تبين ان التعديلات التشريعية بموجب قانون الاستثمار الاردني رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ والمتضمن تسهيلات ضريبية متعددة والنص على الاعفاءات الجمركية المختلفة قد ساهمت بشكل كبير بتدفق الاستثمارات الاجنبية وانعكست بالتالي على رضا المستثمرين من خلال تحقيق أهدافهم وبالاخص زيادة ارباحهم وتطوير مشاريعهم.

٤- ان تبسيط الاجراءات وتسهيلها من حيث الترخيص والاستيراد والتصدير كان له دور كبير في جذب المستثمرين ونيل رضاهم .

٥- تبين من خلال ما ورد بالبحث ان حجم الناتج الاجمالي وسعر السوق المحلي له اثر كبير في جذب لاستثمارات الاجنبية المتعددة.

٦- تبين ايضا من خلال هذا البحث ان الاوضاع الاقتصادية الراهنة قد اثرت بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات وخصوصا في ظل الأوضاع السياسية الاقليمية الغير مستقرة.

٧- في نهاية البحث توصلنا الى خلاصة مفادها ان الاستثمارت الاجنبية في التنمية الاقتصادية الاردنية ما زالت محدودة بالرغم من كل التحسينات والتسهيلات على المستوى السياسي والتشريعي.

ثانياً:-التوصيات.

١- نتمنى على المشرع الاردني العمل اكثر على تحسين السياسات الاجرائية والادارية من خلال ربطها بانظمة تشريعية مناسبة بحيث يجب ان تتميز هذه الاجراءات بالسرعة والثبات وان يقوم بها كادر مختص.

٢- نتمنى العمل على وضع خطط وبرامج اقتصادية للحد من زيادة الدين العام وزيادة الناتج المحلي، لما في ذلك استفادة للوضع الاقتصادي الاردني .

٣- نتمنى عقد المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية سواء كانت ثنائية بين دولتين او اتفاقيات دولية لما له الاثر في تدفق عدد الاستثمارات الاجنبية للدولة.
٤- نتمنى على الحكومة الاردنية تأهيل الكوادر العاملة لديها بالاخص تلك التي تعنى بالاستثمار بشكل مباشر وذلك من خلال إشراكهم بدورات متعددة تساهم في تحسين ادائهم الوظيفي وطرق تعاملهم مع كل من المستثمر الاجنبي والعمليات الاستثمارية.
٥- نتمنى على المشرع الاردني ايضا ان يقوم بعملية مراجعة دائمة لمختلف التشريعات الاقتصادية الوطنية بما يكفل انسجامها ومرونتها وتطورها على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي كذلك.
٦- بالرغم من النص التسهيلات الضريبية والاعفاءات الجمركية الممنوحه، الا انها بحاجة الى تنفيذها تنفيذا صحيحا على ارض الواقع بشكل ينعكس ايجابا على رضا المستثمر وزيادة المشاريع الاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع

ا: الكتب.

١- القاموس المحيط، بند: ثمر، وانظر المعجم الوسيط، بند:استثمار
٢- احمد البشبيش، الاقتصاد والمجتمع دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦.
٣- حسني خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات المكتبية والهندسية، عمان، ١٩٩٦.
٤- خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط٦، عمان، ٢٠٠٠.
٥- دريد محمودالسامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٦- سمير محمد عبدالعزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨.
٧- صفوت عبد الحفيظ، دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦..
٨- عبدالسلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط٢، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
٩- عصمت عبدالمجيد بكر وصبري حمد خاطر الحماية القانونية للملكية الفكرية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٠- عطية عبد الحليم، صقر، الحوافيز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
١١- فريد النجار، الاستثمار الدولى والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
١٢- ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر، الاردن، عمان.
١٣- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

II: الدوريات.

١- جورج حزبون، ماهية الاستثمار الاجنبي في العلاقات الدولية الخاصة، بحث، منشور في مجلة الحقوق، الصادر عن كلية الحقوق، جامعة البحرين، ٢٠٠٥.

٢- هيل الجنابي، مناخ الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، مجلة المنارة، المجلد٥، العدد١، ٢٠٠٠.

٣- هشام غرايبة، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ١٣، عدد ١، ١٩٩٧.

٤- حربي عريقات، ورقة مقدمة لمؤتمر العلوم المالية والمصرفية الاول، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.

٥- مختار طلبة، تحديد الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، .١٩٩٧.

٦- مؤسسة تشجيع الاستثمار برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسة مناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الاردنية في مصر، التقرير النهائي عمان، ٢٠٠٠.

٧- عبد المقصود محمد مبروك، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الاجنبية، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٨- عبد الستار دار ابو غدة، التوجيه الاسلامي للاستثمار، دراسة منشورة بمجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد ١٧٣، ١٩٩٥.

٩- عماد فايز امين آغا، الاستثمار الاجنبي في الاردن، مجاله ومحدداته، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الاردنية.

١٠- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، جامعة الدول العربية، ٢٠١٠.

١١- رياض المومني، الرأسمال الاجنبي، القروض والمساعدات وأثره على التنمية الاقتصادية في الاردن، ابحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني.

١٢- ثريا الورفلي، ورقة بحثية بعنوان "محددات نمو الاستثمار الأجنبي"، طرابلس، ٢٠٠٦.

III: القوانين .

- قانون الاستثمار الأردني رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.
- قانون الاستثمار الأردني رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤.

قائمة الهوامش

١. انظر، القاموس المحيط، بند: ثمر، وانظر ايضا المعجم الوسيط، بند:استثمار

٢. انظر، صفوت عبد الحفيظ، دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية،بلا ط، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص16.

٣. انظر، دريد محمود، السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بلا ط، بيروت، ٢٠٠٦،ص32.

٤. انظر، عبد الستار، دار ابو غدة، التوجيه الاسلامي للاستثمار، دراسة منشورة بمجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد ١٧٣، ١٩٩٥، ص62.

٥. انظر، جورج حزبون، ماهية الاستثمار الاجنبي في العلاقات الدولية الخاصة، بحث، منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة البحرين، ٢٠٠٥، ص ٢.

٦. انظر، حسني خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات المكتبية والهندسية، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٤.

٧. انظر، فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٣.

٨. انظر، عطية عبد الحليم صقر، الحوافيز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، بلا ط، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٣٣.

٩. انظر، حربي عريقات، جامعة الاسراء، ورقة مقدمة لمؤتمر العلوم المالية والمصرفية الاول، بلا ط، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص٣٢

١٠. انظر، عطية عبدالحليم صقر، مصدر سابق، ص٧- ص٢٠.

١١. انظر، عبدالسلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط٢، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص٣٧٠ .

١٢. انظر، عصمت عبدالمجيد بكر، صبري حمد خاطر، الحماية القانونية للملكية الفكرية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ ص١٠٧.

١٣. انظر، عبد السلام ابو قحف، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

١٤. انظر، سمير محمد عبدالعزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٠.

١٥. انظر، هناء عبدالغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤.

١٦. انظر، مختار طلبة، تحديد الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،.١٩٩٧ص ٣٢.

١٧. انظر، ثريا الورفلي، ورقة بحثية بعنوان " محددات نمو الاستثمار الاجنبي"، طرابلس، ٢٠٠٦، ص١٣.

١٨. انظر، عماد فايز امين آغا، الاستثمار الاجنبي في الاردن، مجاله ومحدداته، كلية الحقوق، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ص ٣١.

١٩. انظر، عبدالسلام ابو قحف، مرجع سابق، ص١١٥.

٢٠. انظر، هيل الجنابي، مناخ الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، مجلة المنارة، المجلد٥، العدد١، ٢٠٠، ص١٩٤.

٢١. انظر، هشام غرايبة، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ١٣، عدد ١، ١٩٩٧، ص٣٨.

٢٢. انظر، سمير محمد عبدالعزيز، مصدر سابق، ص٦٨.

٢٣. انظر، مؤسسة تشجيع الاستثمار برنامج الامم المتحدةالانمائي، دراسة مناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الاردنية في مصر، التقرير النهائي عمان، ٢٠٠٠، ص٢٧.

٢٤. انظر، احمد البشبيش، الاقتصاد والمجتمع دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص٥٩.